الفصل الأول

الرياض مركزاً إداريا

أولا : التنظيم الإداري في الرياض قبل ضم الحجاز، ١٩٠٢-١٩٢٤م / ١٣٢٠-١٣٤٣هـ.

١ - الأمير.

٢ - المجلس الخاص.

ثانيا : التنظيم الإداري في الرياض فيما بين صدور التعليمات الأساسية وقيام مجلس الوزراء، ١٩٢٦-١٩٥٣م/ ١٣٤٥-١٣٧٣هـ.

١ - صدور التعليمات الأساسية.

٢ - الديوان الملكي.

٣ - مديرية الشئون الخارجية وروادها الأوائل.

ثالثا : الرياض على طريق التنظيم الإداري الحديث، ١٩٥٣-١٩٧٥م / ١٣٧٣-١٣٩٥هـ.

١ - الملك.

٢ - الديوان الملكي.

٣ - بلس الوزراء.

٤ - الوزارات.

٥ - ديوان المظالم.

٦ - بلدية الرياض - أمانة مدينة الرياض.

إن تحقيق المجتمع المستقر هو الهدف الأساسي لبناء أية دولة، والتي لا يتحقق وجودها إلا بوجود مقومات أساسية، تتمثل في وجود الأرض والناس والسلطة الحاكمة التي تنظم أمور هؤلاء المواطنين والإدارات التي تساعد هذه السلطة في مهامها المختلفة.

ولما كانت هذه الأمور مجتمعة قد تطورت تطورا ملحوظا في الرياض خلال فترة الدراسة التي نحن بصددها، بات علينا - بناء على منطق التطور ومنطق المادة العلمية - أن نقسم هذا التطور الإداري في الرياض إلى ثلاثة مراحل تميزت كل مرحلة منها بنظم إدارية متميزة فرضتها طبيعة الأحداث التاريخية المتغيرة. ومن ثم يمكن أن نعرضها بالشكل التالي:

مراحل التطور الإداري في الرياض:

- المرحلة الأولى: وهي المرحلة التي تمتد ما بين دخول عبد العزيز الرياض إلى دخوله الحجاز أي ما بين ١٩٠٢ - ١٩٢٤م/ ١٣٢٠ - ١٣٤٣هـ.

- المرحلة الثانية: تمتد من فتح الحجاز وتوحيدها مع الرياض إلى تمركز الإدارات في هذه الأخيرة، أي فيما بين صدور «التعليمات الأساسية» إلى قيام مجلس الوزراء. أي ما بين ١٩٢٦ إلى ١٩٥٣/ ١٣٤٥ - ١٣٧٣هـ.

- المرحلة الثالثة: الرياض على طريق التنظيم الإداري الحديث وهي الفترة الممتدة ما بين عامي ١٩٥٣م وحتى نهاية البحث عام ١٩٧٥م/ ١٣٩٥هـ.

أولا: التنظيم الإداري في الرياض قبل ضم الحجاز إليها ١٩٠٢-١٩٢٤م/ ١٣٢٠-١٣٤٣هـ.

لم تكن الرياض في المرحلة الأولى من تاريخها كعاصمة للدولة في حاجة إلى الأنظمة الداخلية الحديثة المركبة ذات الاختصاصات المتشابكة والمتعددة، إذ كان عليها في بداية الطريق لإرساء قواعد الدولة الجديدة أن ترسم سياستها الداخلية التي تكفل لها الاستقرار والسيطرة، وبسط النفوذ على الأرض المحررة لتتمكن من مواصلة مراحل التطور بالكيان السياسي للدولة.

وقد استمرت الرياض في إدارة شئون الدولة بهذه الصيغة حوالي ربع قرن من خلال المجلس الخاص لعبد العزيز، وكان يسمى بالجماعة أو (الربع) بما فيه من شعب وإدارات، وهو المتولي أعمال ما سمي فيما بعد بالوزارات ومرجعه المباشر رأس الدولة الأعلى (الملك) الذي كان يطلق عليه لقب (السلطان)[1] والذي كان عليه عبء القيام بمهام كثيرة، فهو رئيس الدولة، وهو القائد العام للقوات، وهو المفاوض في المحادثات، وبخاتمة تمهر جميع المعاهدات والاتفاقيات والبروتوكولات والرسائل[2].

وهكذا طبقت في شئون الحكم قبل عام ١٩٢٥م/ ١٣٤٤هـ، ما كانت تسير عليه الدولة السعودية الأولى والثانية، وعلى ذلك كانت السيادة في الرياض تحكم على طريقة الآباء والأجداد من مشايخ القبائل وأمراء البادية، تباشر الإمارة وتتزعم اتباعها، وتحكم بينهم ما جاءت به الشريعة. وتنعقد للسيادة في الرياض القيادة العليا للجيوش وهي مرجع السلطات لا تقيدها إلا أحكام الشرع[3].

وقد ساعد على استمرار هذا النمط الإداري في الرياض لمدة ربع قرن تقريبا أن الأحداث التي واكبت إعلان الدولة وإخضاع الأقسام والأجزاء ومحو الفرقة ومحاورة القوى الخارجية المحيطة، كل هذه العوامل لم تعط الرياض الفرصة الكافية للتفكير في إرساء قواعد جهاز إداري جديد للدولة. هذا فضلا عن أن المجتمع خلال تلك الفترة كان مجتمعا بدويا في تركيبه، حيث ارتباط الفرد بالقبيلة كسلطة لها كيانها وقوانينها وعاداتها المتأصلة أكثر قوة من ارتباط بسلطة

---

(١) خير الدين الزركلي، **شبه الجزيرة في عهد الملك عبد العزيز**، جـ١، الطبعة الثانية، دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٧٧م/ ١٣٩٨هـ، ص ص٣٥٣ - ٣٥٥، ٣٥٩.

(٢) عبد الفتاح حسن أبو علية، **دراسات في تاريخ الجزيرة العربية الحديث والمعاصر**، دار المريخ، بيروت، ١٩٨٥م/ ١٤٠٦هـ ص ٩٥.

(٣) محمد عبد الله ماضي، **النهضة السعودية الحديثة**، القاهرة، ١٩٥٢م/ ١٣٧٢هـ، ص ص٣١٩ -٣٢١.

الـدولة، هـذا بالإضـافة إلى افتقـار الـرياض إلى الكـوادر البشرية التي تقـارب مستوى احتراف الإدارة والنضارة * فكريا وعمليا وتطبيقيا[1].

ثانيا: التنظيم الإداري في الريـاض فيما بين صدور التعليمات الأساسية وقيام مجلس الوزراء ١٩٢٦ - ١٩٥٣م/ ١٣٤٥ - ١٣٧٣هـ.

زاد ضم الحجـاز إلى الـريـاض من العبء الإداري والتنظيمـي مـا دفع عبدالعزيز إلى إصـدار ما عرف باسم «التعليمات الأساسيـة» للمملكة الحجازية وذلك في ٢٧ أغسطس ١٩٢٦م/ ١٦ صفـر ١٣٤٥هـ في مكـة المكرمـة. وتقوم هذه التعليمات مقام ما يعرف في الدول الأخرى بالدستور.

وبذا أصبحت البـلاد مؤلفـة من مملكتين شبه مستقلتين - نجـد والحجاز - لكل منهما أوضـاعهـا الإداريـة المتميـزة بمـلائمتهـا لعنـاصر البيئـة والمجتمع والاقتصاد، وتجمع بين الـرياض ومكة رابطـة العرش المشترك وشخص الجالس على العرش متوحدة في شئون الدفاع والعلاقات الخارجية والبريد[2].

وقد استمرت طـريقة الحكم في نجد (الرياض) على مـا كانت عليه في الفترة السـابقة مع تعـديل غير جوهـري، كـان القصد منـه إيجاد نوع من التـوافق مع الشكل الإداري في الحجاز. وفي ذلك نـرى أن السيادة في الرياض عنـد إرسائها لقـواعد الإدارة في شقـي السلطنة النجـديـة وملحقاتها بعـد فتح الحجـاز وقبل توحيد أقـاليمها قد جعلت لكل من الشقين نمطا خـاصا من الحكم يتلائم مع سائر أحوال السكان.

(*) التعبير القديم أو الأصلي للوزارة.

(1) **LIPSKY, GEORGE, SAUDI ARABIA, ITS PEOPLE, ITS SOCITY, ITS CULUTURE,** HRAF PRESS, NEW HAVEN 1959, PP. 118-119.

(٢) محمد ماضي، المرجع السابق، ص ٣٢٤.
ومحمد توفيق صادق، **تطور الحكم والإدارة في المملكة العربية السعودية**، الطبعة الأولى، مطبوعات معهد الإدارة العامة ١٩٦٥م/ ١٣٨٥هـ ص ص ٢٢ - ٢٣.
وفـؤاد حمزة، **البـلاد العـربيـة السـعـوديـة**، الطبعـة الثـانيـة، مكتبـة النصر الحديثـة، الـريـاض ١٩٦٨م/ ١٣٨٨هـ، ص ٨٥.

ومن الواضح أن إضفاء شكل الدولة بسلطاتها التشريعية والتنفيذية على الجهاز الإداري القائم فعلاً بالعمل قد جاء متزامنا مع حسم الموقف مع الإخوان* مما منح الرياض قدرا أرحب من الحركة نحو تحديث إدارة الدولة لتعويض ما أهدر من وقت في تأسيسها. هذا إلى جانب دخول أجزاء حديثة إلى كيان الدولة مثل الحجاز قد زاد من العبء الإداري والتنظيمي بل والقيادي.

ولهذا أصبح (الأمير سعود) أكبر أبناء السلطان عبد العزيز حاكما على نجد بالنيابة عن والده، ومركزه مدينة الرياض ويعاونه في الحكم القضاة والعلماء الذين يرجع إليهم للفصل في الخصومات القضائية، ثم أمين بيت المال الذي يجمع الزكاة ويصرفها في مصاريفها بأمر الأمير مباشرة[1].

وهنا يلاحظ أن اتجاه الرياض في اختيار الحجاز كمركز لبداية وضع أسس الهيكل الإداري للدولة، يرجع ذلك إلى أن الحجاز كانت مهيأة لنشأة هذه الأجهزة وتطورها بما يوائم ظروف العصر، ذلك أن الحجاز قد نالت قسطا من التطور بأساليب الإدارة التي تعاون رأس الدولة تشريعا وتنفيذا وقيادة وقضاء، عندما كانت تحت حكم الأشراف مستمدا من الحكم العثماني[2]. فنجد جدة

---

* كلمة إخوان هي جمع كلمة (أخ) في اللغة العربية، وهي شائعة الاستعمال بين العرب كوسيلة مناداة لكل شخص لا يعرف اسمه ولكن يعرف أنه عربي، وكذلك للصديق الحميم، وقد يستعمل جمع هذه الكلمة بحيث يعني نسل أب معين أو شخص من نفس القبيلة والعقيدة أو ربما المهنة.
انظر: معجم اللغة العربية، ألفاظ القرآن الكريم، المجلد الأول، المطبعة الأميرية، القاهرة، ١٩٣٥م، ص ٣٠.
أما الكلمة كما هي مستعملة بين إخوان نجد أنفسهم فتعني الأخوة التي وجدوها من خلال انتمائهم لدين واحد مشترك، وهي علاقة تفوق الروابط العائلية والقبلية، إنها الأخوة التي ينص عليها القرآن الكريم بقوله ﴿ **واعتصموا بحبل الله جميعا ولا تفرقوا، واذكروا نعمة عليكم إذ كنتم أعداء فألف بين قلوبكم فأصبحتم بنعمته إخوانا** ﴾. **القرآن الكريم**: سورة آل عمران الآية ١٠٣.
الإخوان هم أولئك الذين هجروا حياة البداوة إلى الإسلام - والذين عبروا عن هذا الانفصال بالماضي بربط عصبة على الرأس حول الغترة بدلا من الرباط الأسود المسمى العقال.

(١) محمد ماضي، المرجع السابق، ص ٣١٩ - ٣٢٠.

(2) LIPAKY, OP. CIT, PP 118-120.

النافذة على العالم الخارجي والتي تهيأت لها الظروف التي أدت إلى تكوين الشكل الإداري المتوائم مع متطلبات الأمور، وقد توفرت فيها الكوادر البشرية القادرة على تناول تسيير الإدارة.

وفي جدة أيضا التمثيل الدبلوماسي، لكل من بريطانيا وفرنسا والنمسا وروسيا وهولندا وبلجيكا وإيران، حيث توجد قنصلية لرعاية شئون رعيا تلك الدول، وعلى ذلك فإن التمثيل الدبلوماسي في جدة يكون قد ارتبط بظاهرة تواجد مجموعات من رعايا دول أجنبية[1].

وبذا يتضح لنا مما سبق أنه عندما دانت تلك الأنحاء لسيطرة الرياض، كانت هذه المنطقة مهيأة لتحمل مسئولية الإدارة في مرحلة إرساء القواعد، وحتى لا تتعثر المسيرة رأت الرياض أنه الأفضل في مباشرة المسئوليات من تلك النافذة، فبالإضافة إلى توفر القاعدة الإدارية فإن تواجد التمثيل القنصلي قائما هناك، قد يتيح مرونة مطلوبة في الاتصالات الدولية عبر القنوات الدبلوماسية مع الدولة التي بدأت تلفت الأنظار والعالم في مرحلة إعادت ترتيب الأوضاع على المسرح السياسي والاقتصادي بعد الحرب العالمية الأولى وفي مرحلة من الترقيب والتوجس والكل يتطلع إلى القواعد وخطوط الإمداد والمواصلات والطاقة.

ثم تأتي مسألة تقرير أن مكة المكرمة هي العاصمة كما ورد في التعليمات الأساسية ١٩٢٦م/ ١٣٤٥هـ[2]، فنرى أن ذلك كان تعبيرا لما يجيش في وجدان الرياض من الأمل في قيادة العالم الإسلامي، الأمر الذي عبرت عنه دعوتها لعقد مؤتمر إسلامي في مكة المكرمة للنظر في شئون المسلمين. وأيضا فإن ذلك كان للتأكيد على أن الرياض لم تغفل عن أساس الحكم وركيزته في الدولة الناشئة

---

(١) أحمد عامر، الملك عبد العزيز وضع القرار في السياسة الخارجية السعودية، دراسة في التنظيم السياسي، ١٩٠١ - ١٩٥٣م، المؤتمر العالمي عن تاريخ الملك عبد العزيز جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، ٢ ديسمبر ١٩٨٥م/ ٢٠ ربيع الأول ١٤٠٦هـ، ص ص ١ - ٣.

(2) LIPSKY OP. CIT, P. 114.

هي العقيدة الإسلامية؛ لأن جذور الفرد الإيمانية كانت راسخة. وعلى ذلك كان تحديد مكة المكرمة كعاصمة لفترة استيعابا لمرحلة واحتواء لما قد تشرد إليه لأذهان إلى تراخي الرياض في التمسك بالعقيدة.

وهناك حقيقة جديرة بالذكر وهي أنه مع كل الظروف السابقة التي دارت حول مكة المكرمة، أو جدة إداريا أو تنظيميا أو لاحتواء مرحلة، فإن ديوان الملك كان في الرياض، حيث تعرض أمور الدولة في المجلس الخاص الذي يعقده الملك مرتين في اليوم وتتقرر فيه الأمور، وكان يتبع المجلس شعب أخرى هي:

- الشعبة السياسية* وتختص بتنفيذ الأوامر في الشئون الخارجية.

- الديوان الملكي** ويتشكل من رئيس الديوان، ومساعد رئيس الديوان وكاتب الديوان، ورئيس المترجمين، ورئيس أجهزة اللاسلكي، والاتصالات الحديثة ويختص بالشئون الداخلية. ومن أهم الشعب التي كانت تتبعه تلك التي تختص بالنظر في شئون الجند غير النظامي وتسمى شعبة أهل الجهاد[1].

---

* موظفي هذه الشعبة يتغيرون من وقت إلى آخر وكان من أبرزهم: حافظ وهبه، خالد الحكيم، يوسف ياسين، فؤاد حمزة، خالد الغرقني، عبد الله فيلبي، الأمير عبد الله بن عبد الرحمن وعبد الله السليمان.
انظر: محمد المانع، **توحيد المملكة العربية السعودية**، ترجمة عبد الله صالح العثيمين، الطبعة الأولى، مطابع المطوع، الدمام، ١٩٨٢م/ ١٤٠٢هـ، ص ص ٢٥٥ - ٢٥٧.

** يتألف ديوان الملك من: - أولا: رئيس الديوان: الشيخ إبراهيم بن معمر، أجداده أمراء العينية قديما، عاش في الكويت ثم انتقل إلى الهند ليعمل في التجارة زاول مهنة الصحافة في مصر قبل اختياره رئيسا للديوان.
ثانيا: مساعد رئيس الديوان: عبد الله بن عثمان من أهل الرياض عاش في الكويت فترة من الزمن.
ثالثا: كاتب الديوان: هناك كاتبان ليست لهما واجبات محددة، لكنهما كانا يساعدان كل من كانت مساعدته ضرورية، وهما محمد الشبيلي من عنيزة تلقى تعليمه في الزبير، ومحمد بن حناوي من خرمه.
رابعا: رئيس المترجمين: محمد المانع ويساعده كل من عبد العزيز المانع وعبد العزيز الجوير.
خامسا: رئيس أجهزة اللاسلكي والاتصالات الحديثة محمد الدغيثر من أهل الرياض ودرس في الزبير.
انظر: محمد المانع، المرجع السابق، ص ص ٢٤١ ـ ٢٤٥.

(١) الزركلي، المرجع السابق. جـ١، ص ص ٣٥٥ - ٣٥٦.
- والمانع، المرجع السابق، ص ص ٢٣٠ - ٢٣٥.
- وفؤاد حمزة، المرجع السابق، ص ص ٣٩ - ٤١.

وبالرغم من وجود مديرية الشئون الخارجية في جدة (وزارة الخارجية فيما بعد) لتختص بتنفيذ سياسة الدولة الخارجية إلا أن الإشراف المباشر عليها والذي كان للملك، انبثق من الرياض يقال: إن وزارة الخارجية في جدة ليست إلا مكتبا للشعبة السياسية في الديوان الملكي في الرياض.

ومما هو جدير بالذكر أنه قبل سيطرة الرياض على الحجاز لم يكن هناك قناصل رسميون أو ممثلون دبلوماسيون للرياض في الدول الأخرى، وإنما كان التجار النجديون المستقرون في تلك الدول بمثابة وكلاء للعاصمة و(الملك) وكان من أبرزهم:

- عبد اللطيف باشا المنديل في بغداد والبصرة.
- عبد الله النفيسي في الكويت.
- عبد الله الفوزان في بومبي.
- عبد الرحمن القصيبي في البحرين.
- الشيخ ابن ليلى في دمشق[1].

ونستخلص مما سبق أنه تحددت واجبات المديريات التنفيذية لسياسة الدولة بمقتضى التعليمات الأساسية التي صدرت عام ١٩٢٦م/ ١٣٤٥هـ، في إطار ما يصدر عن الرياض، ولم يعرف أن المجلس الخاص كان له ذلك الوجود الرسمي خارج الرياض.

فإذا علما أنه كانت هناك عاصمتان للدولة الأولى هي الرياض عاصمة للمملكة النجدية وملحقاتها[2]، والثانية مكة المكرمة عاصمة للمملكة

---

(١) محمد المانع، المرجع السابق، ص ص ٢٤٦، ٢٥٥.

- IOR R/15/1 /567/ P. 28 CONFIDENTIAL D-77 61/11 - IV HEJAZ-NEJD MISCELLANCOUS.

(٢) - IOR R/15/ 5/ 28, PP. 63 - 64.

«من عبد العزيز بن عبد الرحمن آل سعود إلى صاحب السعادة الميجر جي بي مور قنصل الدولة البريطانية العظمى بالكويت».

<< POLITICAL AGENCY, BRITISH RELATIONS WITH IBN SAUD>> 1921-1924.

الحجازية[١] وأن بلاط الملك الذي يفد إليه العديد من الشخصيات العربية ذات الخبرة السياسية كان في الرياض[٢]، بالإضافة إلى مجلس عبد العزيز الخاص ذي المهام السياسية والإدارية المتعددة، وإذا علمنا أيضا أن الملك قد عين ابنه الأمير فيصل في منصب النائب العام للملك في الحجاز[٣]. وأن كل الأجهزة الإدارية كانت خاضعة للنيابة العامة وتتلقى التوجيهات والقرارات التنفيذية في تلك النيابة[٤] التي تتلقى بدورها السياسات المختلفة في رأس الدولة الذي يستعين بمجلسه الخاص، والعديد من المستشارين الذي يعج بهم بلاطه في الرياض[٥].

إذا علمنا كل ذلك أدركنا كيف كانت الرياض هي المركز الإداري الرئيسي الذي تخرج منه كافة سياسات الدولة لتتولى الأجهزة الإدارية على اختلاف مواقعها ووضعها موضع التنفيذ كل في اختصاصه، وكيف أن تلك الأجهزة الإدارية الكبرى كالمديريات (الوزارات فيما بعد) على اختلاف أماكنها لم تعد كونها مراكز تنفيذية تابعة للمركز الإداري الرئيسي في الرياض.

ومن ثم فلقد قامت مديرية الشئون الخارجية (وزارة الخارجية فيما بعد) بمباشرة مهامها فأبرمت العديد من الاتفاقيات والمعاهدات الدولية، ثم قامت بدور آخر عند تبليغ الدول ذات العلاقة بالدولة عن تغيير اسم السلطنة النجدية إلى مملكة نجد وملحقاتها، حيث لقب الملك بعد ذلك بملك الحجاز ونجد وملحقاتها وأصبح الاسم الرسمي للدولة الحديثة هو المملكة الحجازية النجدية وملحقاتها[٦].

وكان دور مديرية الشئون الخارجية في كل المراحل منذ وضعت التعليمات الأساسية للدولة هو ممارسة الدبلوماسية التي تتعامل في العلاقات مع الدول

---

(١) أبو علية، المرجع السابق، ص ٤٠٧.

(٢) المرجع نفسه، ص ١٠٠.

(٣) المانع، المرجع السابق، ص ص ٢١٥ - ٢١٨.
ومنير العجلاني، **تاريخ المملكة في سيرة زعيم «فيصل»**، الطبعة الأولى، ١٩٦٨م، ص ١٣٣.

(٤) أبو علية، المرجع السابق، ص ١١.

(٥) LIPSKY, OP. CIT, PP. 96-97.

(٦) أحمد عامر، المرجع السابق، ص ١١.
وأم القرى العدد ١٢١، السنة الثالثة، ١٨ إبريل ١٩٢٧م/ ٦ شوال ١٣٤٥هـ.

الأخرى تنفيذا للسياسة الخارجية التي تراها الرياض، إذ المفهوم في العلاقات الدولية أن الدبلوماسية لا ترسم السياسة الخارجية أو الاستراتيجية وإن كانت تعاون في تخطيطها وإعدادها، ولكنها هي تنفيذ إرادة رأس الدولة في الرياض[1].

وعلى ذلك كانت أداة التنفيذ في جدة مثلها في ذلك مديرية المالية العامة في مكة المكرمة التي أنشئت عام ١٩٢٧م/ ١٣٤٦هـ، ثم تحولت إلى وكالة في ١٩٢٩م/ ١٣٤٨هـ. وربطت بها مالية الأحساء التي كانت منفصلة عنها قبل ذلك[2]، إلى أن استقر أمر الملك على أن تكون وزارة عام ١٩٣٢م/ ١٣٥١هـ، ذات اختصاصات أوسع شملت إدارات التموين والحج والزراعة والأشغال العامة، ثم ألحقت بها إدارة خاصة للمعادن بعد اكتشاف مناجم الذهب ثم البترول، حيث تنفذ ما يقرره المجلس الخاص في البلاط الملكي[3].

كذلك مصلحة الصحة العامة التي أنشئت عام ١٩٢٤م/ ١٣٤٣هـ في مكة المكرمة وفروعها في جدة والمدينة والرياض والأحساء، ثم في عسير ومنطقة خط الأنابيب، وألحقت بها إدارة خاصة للحجر الصحي في جدة[4].

ثم توالى إنشاء الوزارات في الفترة التالية لعام ١٩٣١م/ ١٣٥٠هـ، وكان أبرزها الدفاع والمالية، الصحة والمعارف إلى أن تقرر في ١٩٥٣م الثالث من ذي الحجة ١٣٧٢هـ تشكيل أول مجلس للوزراء في الرياض، ثم صدر مرسوم ملكي في ١١ أكتوبر ١٩٥٣م/ ٣ صفر ١٣٧٣هـ بتعيين ولي العهد رئيسا لمجلس الوزراء[5].

من هذا نرى أن الخطوات التي اتخذتها الرياض لتكوين أجهزة إدارة شئون الدولة قد جاءت كلها تداعيا لأحداث فتح وضم وتوحيد المملكة، وإن جاءت على خطوات بعضها حتمته الظروف «التعليمات الأساسية» وبعضها كان تقديرا

---

(١) أحمد عامر، المرجع السابق، ص ٢٣.

(٢) الزركلي، المرجع السابق، جـ١، ص ص ٣٧٥ - ٣٧٦.

(٣) المرجع نفسه، جـ ١، ص ٣٧٦ - ٣٧٩.

ويوسف إبراهيم السلوم، **النظام الإداري في المملكة العربية السعودية**، الطبعة الأولى، الرياض، ص ص ٢٠٦ - ٢٠٨.

(٤) الزركلي، المرجع السابق، جـ١، ص ٤٠٢.

(٥) أم القرى، العدد ١٤٨٥ تاريخ ٨/ ٢/ ٧٣هـ.

وانطلاقا واستفادة من أمر واقع وهو تواجد بعض الأشكال الإدارية والبعثات القنصلية في جدة، إلا أن الخطوات المتلاحقة لإرساء الشكل الإداري وبلورة صلاحيات أجهزتها التشريعية والتنفيذية كان يصدر من المجلس الخاص في البلاط الملكي في الرياض، وليس بعد قرار مؤسس الدولة ودون قراره خطوة أو تنفيذ.

إضافة أخرى فإن الطاقات البشرية التي ستتناول السياسة والإدارة كانت على طريق الإعداد والتكوين، حيث كانت البلاد تفتقر فيه إلى أمور كثيرة مادية وخبرة الكفاءات النجدية والحجازية وغيرها من الأقاليم، لذا اعتمدت الرياض في تنظيم جهاز الدولة بعد توحيد أقاليم البلاد ضمن كيان واحد على عدد من الكفاءات وأصحاب الخبرة والاختصاص العرب فكان من بين هؤلاء:

عبد الله الدملوخي * وحافظ وهبه** ويوسف ياسين***.

---

* عراقي من الموصل بدأ عمله كمستشار صحي في بداية الحرب العالمية الأولى، ثم أصبح مستشارا في الشؤون الخارجية، واشترك في مفاوضات ترسيم الحدود بين نجد والعراق، وتوقيع الاتفاق الخاص بتعيين الحدود بين نجد والكويت، وانتقل إلى الحجاز بعد جدة، وتولى أعمال الخارجية في عام ١٩٢٦م/ ١٣٤٥هـ تحت مسمى مدير الشئون الخارجية، وانتدب لتمثيل الرياض في مؤتمر حيفا الذي عقد للبحث في مصير سكة حديد الحجاز في مطلع ١٩٢٨م/ ١٣٤٧هـ.

انظر PHILBY, **SAUDI ARABIA**, LEBANAN 1968, PP 293 - 294

** مصري من القاهرة، بدأت صلته بالرياض في أوائل عام ١٩٢٣م/ ١٣٤٢، وأصبح من مستشاري الشئون الخارجية وكان له دور كبير فيها، ومثل الرياض في عدة مؤتمرات، ثم عين وزيرا مفوضا لدى البلاط الانجليزي في عام ١٩٣٠م/ ١٣٤٩هـ، ثم أصبح سفيرا في لندن عندما رفعت درجة التمثيل الدبلوماسي بين الرياض ولندن ما يقرب من ثلاثين عاما إلى أن توفي عام ١٩٦٦م.

انظر: - IOR R15/1/ 567 P. 19

FROM: SIR ARYAN TO MR. HENDERSON. <<NO- 158 CONFIDENTIAL>>

و PHILIBY, OP. CIT, PP. 295 - 296

ومحمد جلال كشك، السعوديون والحل الإسلامي، الطبعة الثانية، ١٩٨٢م/ ١٤٠٢هـ، ص ص ٧٢١-٧٢٨.

*** قدم إلى الرياض من سوريا وهو من أبناء اللاذقية، التحق بخدمة الملك عام ١٩٢٤م/ ١٣٤٣هـ وعمل في الديوان الملكي في مكة، وكان يدير جريدة أم القرى إلى أن تأسست الشعبة السياسية في الديوان الملكي، فتولى رئاستها ثم صدر مرسوم ملكي عام ١٩٤٤م/ ١٣٦٤هـ بتعيينه وزير دولة ونائبا لوزير الخارجية إلى أن توفي في الدمام ١٩٦١م/ ١٣٨١هـ.

انظر الوثيقة -IOR R/15/5/121 P5.

وفي عام ١٩٢٥م/ ١٣٤٤هـ التحق فؤاد حمزة الفلسطيني الأصل بالخدمة في الرياض لأعمال الترجمة، ثم اكتسب ثقة الملك وعين وكيلا لوزارة الخارجية وقائما بأعمالها إلى أوائل ١٩٣٩م/ ١٣٥٨هـ، كذلك عين وزيرا مفوضا لدى باريس، ثم لدى تركيا، ثم عاد مستشارا في الرياض، وتوفي في بيروت عام ١٩٥١م/ ١٣٧١هـ[١].

ومن الذين كان لهم دور كبير في تنظيم وإدارة الحكم المهندس خالد حكيم والدكتور مدحت شيخ الأرض ود. رشاد فرعون.

كما استعانت الرياض في إدارة شئون الحكم فيما يتعلق بالنواحي الإدارية برجال كانوا قد تلقوا قدرا من التعليم خارج البلاد، فكان من أوائل الإداريين محمد أفندي الذي أدار الشئون المالية في الأحساء.

وممن تولى العمل في ديوان الملك نذكر منهم محمد بن سليمان بن حمدان * وعبد الله السليمان.

ولقد ذكر فيلبي عنه: - «عبد الله السليمان» يعتبر الوحيد بين أعضاء السلك الإداري الذي يعمل عادة حسب مشيئته الخاصة وسلطته، مبررا ذلك باعتقاده أن أعماله سوف تحظى بتأييد (الملك) وموافقته[٢].

وممن تولى الخزينة الخاصة بالرياض محمد صالح شلهوب[٣] وتولى الترجمة في الديوان الملكي محمد المانع[٤].

---

(١) PHILIBY, OP. CIT, P. 295
- IOR R/15/5/121, P.5
POLITICAL AGENCY, CON FIDENTIAL D.O. NO. C- 257.

* الذي عاش فترة في الهند موظفا لدى التاجر الهندي الشهير عبد الله الفوزان، ثم عندما توفي محمد ابن فوزان أخاه عبد الله بن سليمان إلى الرياض وتولى فيما بعد الشئون المالية فأصبح أول وزير للمالية عام ١٩٢٩م.
انظر: الزركلي، المرجع السابق، ص ص ٣٦٨ - ٣٢٩.
و PHILBY, OP. CIT, P. 295.

(٢) فؤاد حمزه، المرجع السابق، ص ٤٠.
(٣) محمد المانع، المرجع السابق، ص ٢٤٥.
(٤) مجلة العرب، جـ٧، ٨ السنة السابعة عشر، نوفمبر وديسمبر ١٩٨١م/ المحرم وصفر ١٤٠٢هـ، نشأة الصحافة في مدينة الرياض، حمد الجاسر، ص ص ٤٨٢ - ٤٨٣.

وتولى إدارة الديوان الملكي في الرياض إبراهيم بن محمد بن معمر وعبد الله بن عثمان وهما ممن عاشا في الكويت - وقبلهما كان من كتاب الملك إبراهيم الشايقي ومحمد أبو عبيد والصيرامي، كما تولى بيت مال الرياض الشيخ حمد بن فارس.

وللعلم لم يكن بين موظفي الديوان من يتسلم راتبا منتظما، بل كان الملك يدفع ما يراه مناسبا، أي بنفس الأسلوب الذي كان يدفع به لجنود الدولة في البادية، أي منح هدايا دورية من النقود والملابس، وعند نهاية كل سنة يسلم للموظف هدية إضافية من النقود، لذلك كانت أسر موظفي الديوان تكسى على نفقة الملك*.

ولكن بعد فترة أصبح يدفع للموظفين في الرياض، رواتب منتظمة بناء على طلب موظفي الديوان[1].

وتمشيا مع مبدأ ملائمة الوسائل الإدارية للطبيعة الاجتماعية في مناطق الدولة عند بدء تكوينها، فقد اختصت الرياض بصدور أمر ملكي عام ١٩٢٦م/ ١٣٤٥هـ بتكوين هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في نجد، ثم دعم جهاز هذه الهيئة في عام ١٩٥٢م/ ١٣٧٢هـ ليصبح ذا ميزانية مستقلة، وقد أسندت رئاستها إلى سماحة الشيخ عمر بن حسن آل الشيخ.

وقد اتسمت الرياض بطابع مميز فرضه عليها تواجد هذه الهيئة ومزاولة نشاطها فيها، حيث تتولى التنبيه في الأسواق والمقاهي والمطاعم والمجتمعات لأداء الصلاة جماعة ومراقبة المتخلفين، وتمنع السفور واللبس غير المحتشم للنساء وما يسيء إلى الأخلاق والآداب العامة في الأسواق والمجتمعات[2].

---

* هذا الأسلوب كان متبعا في الرياض فقط (نجد) أما في الحجاز فكان الموظف يتسلم راتبا منتظما كما كان عليه الحال زمن حكم الأشراف.

(١) المانع، المرجع السابق، ص ص ٢٢٥ - ٢٢٦.

(٢) السلوم، المرجع السابق، ص ص ٧٣ - ٧٥.

ونرى أن تواجد هذه الهيئة في المرحلة التي أعقبت تكوينها كان على درجة من الأهمية لضبط المجتمع في إطار الشريعة والسنة، ودرءا لما يمكن أن يتأثر به من تيارات الفكر، والاعتقادات الواردة من ذوي الخبرة والعمالة التي رأت الرياض الاستعانة بجهودهم حتى تستطيع تكوين الجيل الملائم من أبنائها لحمل مسئولية الإدارة والتنظيم.

لقد رأت الرياض منذ تكوين الدولة الجديدة أن تجعل من الدعوة إلى الشريعة والسنة دعامة الحكم ومحور بناء المجتمع، وكان لزاما على الرياض أن تحمل الدعوة إلى تنظيم المجتمع في إطار من الشرعية الإدارية التي تحقق تلاقي الأهداف، ولا تسمح بمعوقات في طريق بناء الدولة الحديثة، وكان خيار الرياض في ذلك هو قرارها بإنشاء هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.

وقد أتاح التنويع في الطاقات البشرية الإدارية فرصة للانتقاء والاختيار والتفاضل بين النظم الإدارية التي تتلاءم مع الطبيعة المتغيرة، والطبائع المتعددة لمجتمعات أجزاء المملكة، ولا شك أن هذا التباين قد أضاف جهدا اتسم بالحساسية على طريق بناء الدولة الحديثة، وقد استوجب ذلك نوعا من اللامركزية في التنفيذ تمثل في وجود إمارات المناطق على أنه مهما تعددت تلك الإمارات فإنها كانت دائما في عقد متماسك يدور في فلك الرياض.

إن الشكل الإداري الذي تميزت به الفترة التالية لاستقرار جهود توحيد المنطقة قد حدد للرياض سيادة القرار في الوقت الذي استخدمت المدن الأخرى في وضع قرار الرياض موضع التنفيذ.

وهكذا اكتسبت الرياض في أعقاب ضم الحجاز إلى نجد طابعا إداريا مميزا قريبا من تنظيمات العواصم الاتحادية التي تنسق الحكم بين مقاطعات الدولة الواحدة، والتي لكل منها نمطها الإداري الملائم في حين أنها مشتركة ومتوحدة في خطوط السياسة الخارجية وشئون الدفاع من خلال الجهاز الإداري

للعاصمة[1]. بينما تتصل علاقة البناء الإداري في أي دولة بنظامها السياسي فإن الأجهزة الإدارية لذلك النظام هي أدواته في ممارسة المسئوليات العامة في الدولة وترجمة سياستها العامة إلى واقع في إطارعقيدة الدولة والمفاهيم والقيم التي تميز بها مجتمعها[2]، ومن خلال هذا الارتباط الوثيق والمنطقي بين الحكومة التي تقوم بالوظيفة السياسية وأجهزة الإدارة التي تقوم بالوظيفة الإدارية رأينا الرياض، وهي تمثل محور السياسة والإدارة في المملكة الناشئة تأخذ بالأسباب الإدارية التي تحقق الخطوط السياسية دستورا لها كانت جميع أنواع المعاملات تطبق فيها أحكام الشريعة بما في ذلك الأنظمة التي وضعت لتنظيم الإدارة، فقد نصت المادة الثانية من التعليمات الأساسية الصادرة عام ١٩٢٦م/ ١٣٤٥هـ على أن البلاد ملكية شورية إسلامية، وفسرت المادتان الخامسة والسادسة في نفس التعليمات هذا التحديد، بل ولقد نصت المادة السادسة على أن الأحكام تكون دائما منطبقة على ما جاء في كتاب الله وسنة رسوله[3].

وبمقتضى التعليمات الأساسية تم تنظيم الدولة سياسيا وإداريا في عام ١٩٢٦م/ ١٣٤٥هـ قبل التوحيد على أساس المركزية حيث المرجع العمومي لجميع الدوائر الحكومية بكل أقسامها هو النيابة العامة أي الحكومة، وهي مسئولة بدورها أمام الملك، وأن النائب العام (أي رئيس الحكومة) يتم تعيينه من قبل الملك[4].

ويعتبر نظام الوكلاء الصادر في عام ١٩٣١م/ ١٣٥٠هـ بداية تشكيل أول مجلس وزراء في البلاد، إذ ألغي نظام النيابة العامة وصار النائب العام هو

---

(١) محمد توفيق صادق، المرجع السابق، ص ص ٢٢ - ٢٣.

(٢) وزارة الخارجية، معهد الدراسات الدبلوماسية، دراسة سعودية مجموعة من الأبحاث المتخصصة، الجزء الأول، مرامر للطباعة الالكترونية، الرياض ١٤٠٦هـ، **التطور التاريخي للنظام الإداري في المملكة العربية السعودية**، ص ٤٧.

(٣) أم القرى، العدد ٩٠ في ٣ سبتمبر ١٩٢٦م/ ٢٥ صفر ١٣٤٥هـ، ص ٣ والعدد ٩١ في ١٩٢٦م/ ٣ ربيع الأول ١٣٤٥هـ، ص ٣.

(٤) وزارة الخارجية معهد الدراسات الدبلوماسية، المرجع السابق، ص ص ٥٠ - ٥١.

رئيس مجلس الـوكلاء وأن المجلس بمقتضى المادة الأولى من ذلك النظـام يتكون من رئيس المجلس ووكيل الخارجية والمالية والشورى.

ويلاحظ على هذا النظام تغييرات أساسية هي:

١ - يستمد مجلس الوكـلاء سلطته من الملك مع مسئولية الوكـلاء التضامنية في تنفيذ السياسة العامة.

٢ - تعدل منصب النائب العام ليكـون رئيس مجلس الوكلاء (رئيس الوزراء) وأصبح نائبا عن الملك في حالة غيابه.

٣ - تم تغيير تسمية النيابـة العامة لتكون وزارة الداخليـة وصارت هي مرجع جميع الدوائر الحكومية[١] والتي كان مقرها جدة.

وقـد استمـر مجلس الـوكـلاء يمارس أعماله في الحجـاز مـا يقـرب من ثـلاث وعشرين سنة إلى حين تأليف مجلس الـوزراء، وبذا وجد لأول مرة جهـاز مركزي بسط نفوذه على جميع أجزاء المملكة.

وفي عام ١٩٣٢م/ ١٣٥١هـ صـدر الأمر الملكي رقم ٢٧١٦ الذي أصبحت تسميـة البلاد بمقتضـاه المملكة العـربية السعـودية بـدلا من تسميتها المملكـة الحجازية والنجدية وملحقاتها[٢].

وتميزت الفترة من ١٩٣٢م - ١٩٥٣م/ ١٣٥١ - ١٣٧٣هـ بالآتي:

١ - استمرار العمل بالأنظمة السابقة.

٢ - وجـود بعض الأجهزة الإداريـة المتنـاثرة في أقـاليم المملكـة بهدف حفظ الأمن وجمع الزكاة وفض المنازعات.

٣ - كـانت الـوزارات القـائمـة في تلك الفترة هي وزارة الخارجيـة ١٩٣٠م/ ١٣٤٩هـ في جـدة وزارة الصحـة ١٩٣٠م/ ١٣٤٩هـ في جـدة ونقلت إلى

---

(١) أم القرى، العدد ٣٧٠ السنة الثامنة ١٥ يناير ١٩٣٢م/ ٧ رمضان ١٣٥١هـ، ص ١.
(٢) أم القرى، العدد ٤٠٦، السنة التاسعة، ٢٣ سبتمر ١٩٣٢م/ ١٣٥١هـ، ص ١.

الرياض فيما بعد وزارة المعارف ١٩٥٣م/ ١٣٧٢هـ ثم وزارة الزراعة والمياه في ١٩٥٣م/ ١٣٧٣هـ [١] أصبح مقرهما في الرياض.

إلا أن عناصر وحدة المملكة لم تتكامل، فكان الملك يدير دفة الحكم في مملكته من الرياض ولم يقم جهازا إداريا للدولة، بل كان الملك يعين حكاما لإدارة الأقاليم ويصدر اليهم تعليماته وفقا لما تقتضيه ظروف كل إقليم[٢].

وقد تأثرت الرياض اقتصاديا في سنوات الحرب العالمية الثانية، إذ تأخر إنتاج النفط وتسويقه إلى جانب نقص عدد المسلمين الوافدين لأداء مناسك الحج، إلا أنه بعد انتهاء الحرب زالت الأسباب التي أدت إلى تأخير إنتاج النفط وشهدت أعمال التنقيب والتسويق قفزة واسعة أدخلت البلاد مرحلة من الانتعاش الاقتصادي[٣] استوجبت التوسع في أجهزة الدولة تنظيما وأداء.

وقد شهدت هذه الفترة حكما أبويا يجمع كل السلطات، لا ميزانية عامة للدولة، ولا فرق بين الأموال العامة والأموال الخاصة بالملك، وحينما أسست الوزارات المختلفة بالتدرج تولاها بعض أبناء الأسرة المالكة مما ليس له نظير في الدول الأخرى[٤].

وبعد التوحيد توفرت عناصر الإدارة التي تشكلت في نجد على بساطتها ومحدود قدرتها على تلبية احتياجات ومتطلبات أفراد مجتمع تلك الفترة، ثم في فترة متقدمة من تاريخ الرياض أصبحت هناك ضرورة ملحة لتطوير الشكل الإداري في الرياض ليلحق بما حققته المملكة من تطور في جميع مجالات الحياة، ومن هنا انتقلت الرياض إلى المرحلة الثالثة من مراحل تطورها الإداري.

---

(١) وزارة الخارجية معهد الدراسات الدبلوماسية، المرجع السابق، ص ص ٥١ - ٥٢.

(٢) محمد صادق، المرجع السابق، ص ٢٣.

(٣) LACEY, ROBERT, **THE KINGDOM**, FONTANAC COLLINS, 1981, PP. 239, 256-257.

(٤) صلاح العقاد، **جزيرة العرب في العصر الحديث**، معهد البحوث والدراسات العربية، المطبعة الفنية الحديثة، القاهرة ١٩٦٨م/ ١٣٨٨هـ، ص ٣٢.

ثالثا: الرياض على طريق التنظيم الإداري الحديث: ١٩٥٣ - ١٩٧٥م/ ١٣٧٣ - ١٣٩٥هـ:

وضعت الرياض قدمها على طريق التنظيم الإداري الحديث بصدور المرسوم الملكي في عام ١٩٢٣م/ أول صفر ١٣٧٣هـ والذي قضى بإنشاء مجلس للوزراء يتكون من جميع وزراء الدولة المكلفين بإدارة ملكية لإدارة شئون الوزارات المعهودة إليهم[١].

وبمنظور آخر يمكننا القول أنه بهذا المرسوم أصبحت هناك سلطة تحكم حركة الجهاز الإداري بشكل عام وتصدر إليه توجيهات الرياض ليضعها موضع التنفيذ، ومن ثم أصبح التنظيم الإداري في الرياض يضاهي النظم الإدارية الحديثة مع الأخذ في الاعتبار، وباهتمام كبير مباديء الشريعة الإسلامية والتي لا تتعارض مطلقا مع هذه الإدارة الحديثة، بل على العكس تدعمها وتزيد من قوة تلاحم الهيئات الإدارية فيها، وبذلك أصبحت رؤية الإدارة الحديثة للرياض تتمثل في السلطات الاتية:

١ - الملك: هو رجل الدولة الأول ومرجع جميع السلطات الأعلى، وعمليا تعود إليه كل الأجهزة في أعمالها في الداخل والخارج وشتى سياساتها في مختلف القطاعات، وترتبط في شخصه كل المناطق المتألفة منها الدولة.

وبكلمة أخرى هو رأس الدولة بسلطاتها القضائية والإدارية والعسكرية والتنظيمية والتنفيذية.

٢ - الديوان الملكي: من خلاله يتم رصد كل الانجازات وتحركات كل أجهزة الدولة في جميع مناطق البلاد، وحصر ما يجري على الصعدين الداخلي والخارجي، وتسجيل ما يجد والتوجيه بما يراه الملك مناسبا. ويتكون من عدة إدارات وشعب ويضم المستشارين والعديد من الموظفين المتمرسين ولا يقتصر دوره على الجانب المتعلق بالحكومة، بل يتعداه إلى النظر في حاجات وقضايا المواطنين من البدو والحضر على مختلف طبقاتهم[٢]، ولقد ظل هذا الديوان

---

(١) أم القرى، عدد ١٤٨٥ تاريخ ١٦/ ١٠/ ١٩٥٣م - ٢٨/ ١٣٧٣هـ.

(٢) عبد الله محمد الشهيل. **فترة تأسيس الدولة السعودية المعاصرة**، دار الوطن للنشر والاعلام، الرياض، ١٩٨٤م ص ٢٠٨.

قائما في هـذه المرحلة على قمة الجهاز الإداري في الـرياض، ولقد سبق تنـاوله في المرحلة السابقة.

٣ - مجلس الـوزراء: يعد الملك رئيسًـا لهذا المجلس، أنشيء بمرسـوم ملكي عـام ١٩٥٣م/ ١٣٧٣هـ بإدارة ملكيـة لإدارة شئـون الـوزارات المعهـودة إليهم للنظر في جميع شئون الـدولة خارجية كانت أم داخليـة. وكانت قرارات المجلس تخضع لموافقة رئيسـه، وتصديق الملك مع تقييـد اتفاق الوزارات بمـوافقة رئيس المجلس[١].

ثم صدر مـرسوم ملكي في عام ١٩٥٣م/ ١٢ رجب ١٣٧٣هـ يلغي المرسوم السابق وينظم مجلس الوزراء بصورة أوضح في تشكيله واختصاصاته واجتماعاته وشعبـه، ويـلاحظ أن اختصـاصـات المجلس تجمع بين السلطتين التنفيـذيـة والتشريعية[٢].

وفي عـام ١٩٥٧م - ١٩٥٨م/ ٢٢ شـوال ١٣٧٧هـ صـدر مـرسـوم ملكي جديد يعيد نظام مجلس الوزراء على نحو جديد من أهم ملامحه [٣].

أ - تقسيم مسائل الحكم في الدولة بصورة واضحة.

ب - النص على السلطة التنفيذية وحصرها في مجلس الوزراء.

ج - عدم صدور الأنظمـة والمعاهدات والاتفاقيات الـدولية والامتيازات إلا بمقتضى مراسيم ملكية يتم إعدادها بعد مـوافقة مجلس الوزراء، وعدم تعديلها إلا بموجب ذات الإجراءات.

د - نشر المراسيم الملكية في جريدة أم القرى مع بيان تاريخ نفاذها.

هـ - إنشاء التشكيلات الإداريـة لمجلس الوزراء والتي تتمثل في ديوان رئاسة مجلس الوزراء والأمانة العامة لمجلس الوزراء وشعبة الخبراء.

---

(١) وزارة الخارجية، معهد الدراسات الدبلوماسية، المرجع السابق، ص ٥٣.

(٢) د. محمد عبد الجواد محمد، **التطور التشريعي في المملكة العربية السعودية**، مطبعة جامعة القاهرة والكتاب الجامعي، القاهرة، ١٩٧٧م، ص ص ١٠٤ - ١٠٥.

(٣) المرجع نفسه، ص ١٠٦.

ومن ثم صدر المرسوم الملكي رقم ١٤ في عام ١٩٦٤م/ ١٤ رجب ١٣٨٤هـ الذي بمقتضاه أصبح الملك رئيسا لمجلس الوزراء.

ولمجلس الوزراء جهازان يساعدان رئيس المجلس في القيام بمهامه هما:

أ - الأمانة العامة لمجلس الوزراء بشعبها الثمانية: المستشارون، المكتبة الإدارة، محاضر الجلسات، الإدارة المالية، سكرتارية لجنة الأنظمة، سكرتارية اللجنة الإدارية.

ب - ديوان مجلس الوزراء، ويتكون بدوره من تسع شعب هي: شعبة المشاريع، الشعبة المالية، شعبة الأجانب، الشعبة السياسية، شعبة الإدارة السرية، شعبة المالية والموظفين، والشعبة الإدارية والبرقيات[١].

وبذا يتضح لنا أن القاعدة التي تسير عليها الرياض في إصدار أي نظام جديد هي تكليف جهة الاختصاص بوضع مشروعها (مشروع النظام المراد استحداثه) ثم تتم مناقشة المشروع بإسهاب في مجلس الوزراء، فإذا رأى أن فيه ما يجب تعديله أجري ما يلزم ذلك ويرفع بعد ذلك إلى الملك، وإذا لم ير الملك فيه ما يتعارض مع الشريعة ومصلحة الجماعة أقره وأمر بنشره ليوضع موضع التنفيذ[٢].

وإذا كانت الشريعة هي التي تحكم إيقاع الإدارة والحكم في الرياض، فإن المحاكم الشرعية في درجاتها المختلفة هي جهة الاختصاص للنظر في القضايا التي تدخل ضمن دائرة الشريعة في الوقت الذي أنشئت فيه هيئات اختصاص جديدة تتولى النظر في القضايا الأخرى التي شرعت لها النظم الحديثة مثل مشاكل العمل والعمال والقضايا التجارية، وما قد ينجم عنها من منازعات أو خلافات[٣].

---

(١) أم القرى، العدد ١٧١٧، السنة الخامسة والثلاثون ١٦ مايو ١٩٥٧م/ ٢٧ شوال ١٣٧٧هـ.
(٢) أحمد عسة، المرجع السابق، ص ٢٧٤. هامش (٣).
(٣) المرجع نفسه، ص ٢٧٧.

وكما أشرنا سابقا أن الجهاز الإداري إنما هو أداة النظام السياسي لممارسة مسئولياته وأن هناك ارتباط وثيقا ومنطقيا بينهما كمظهر من مظاهر المركزية الإدارية في الرياض، وعلى ذلك فإنا نرى أن هناك بعداً مزدوجا لتلك السلطة المركزية الإدارية، بعداً سياسيا يمثله الوزراء، أعضاء مجلس الوزراء كسلطة عليا، وبعداً تنفيذيا يمثله نفس الوزراء بحكم اعتبارهم قمة الهرم الإداري الوظيفي المكلف بتنفيذ سياسات الدولة، وعلى ذلك فإن للوزير صفتين: الأولى تتصل بعضوية في مجلس الوزراء والأخرى وظيفته الإدارية التي تشرف على تنفيذ السياسة العامة فيما يختص باختصاصات وزارته[1].

٤ - الوزارات: لقد سبق أن أشرنا إلى التدرج في إنشائها حيث كانت نشأتها تتناسب تناسبا طرديا مع التطور الاقتصادي والاجتماعي في الرياض والمملكة على وجه العموم. والجدير بالذكر أن الوزارات قد بدأت في منطقة الحجاز لأسباب تتعلق بالحضور التركي والتمثيل السياسي الأجنبي وأن كانت صورها تمثلت في شكل مديرية، أو مصلحة ذات طبيعة خاصة، أو لجنة تتطلبها ظروف طارئة، وعلى وجه التحديد فإن توالي إنشاء الوزارات في الرياض مرتبة حسب تصنيفها كالتلي:

- وزارات سيادة:

الخارجية، الدفاع والطيران، الداخلية، العدل.

- وزارات تنمية:

الزراعة والمياه، الصناعة والكهرباء، البترول والثروة المعدنية، التجارة، الأشغال العامة والإسكان والشئون البلدية والقروية.

- وزارات خدمات:

الصحة، المواصلات، المعادن، العمل والشئون الاجتماعية، المعارف، التعليم العالي، البرق والبريد والهاتف.

---

(١) وزارة الخارجية معهد الدراسات الدبلوماسية، المرجع السابق، ص ص ٥٦ - ٥٨.

- وزارات إشرافية :

المالية والتخطيط .

واستكمالاً لاستعراض ملامح الجهاز الإداري المركزي في الرياض، فإننا نذكر أن هناك وحدات إدارية أخرى تقترب في أسس تكوينها من الوزارات ويرأسها من قد يكون بدرجة وزير دولة، كما قد يكون عضوا بمجلس الوزراء إذا صدر قرار ملكي بذلك. ولا تتمتع هذه الوحدات بالشخصية المستقلة، وقد اتجهت الرياض إلى إنشاء هذه الوحدات، إدارات أو أجهزة أو رئاسات أو مصالح مستقلة لتقوم بالمساعدة في الإنجاز الإداري. وأهم ما يميز تلك الوحدات أنها لا ترتبط بوزارة معينة حيث تقتضي طبيعة عملها الحياد الخدمي مثل «الديوان العام للخدمة المدنية» وهيئة الرقابة والتحقيق، وهناك أيضا نوع آخر من تلك الوحدات يباشر نشاطه في مجال معين كالرئاسة العامة لتعليم البنات، ورئاسة البحوث والتنمية والإفتاء، والأجهزة ذات الطابع الرقابي مثل ديوان المراقبة العامة، وديوان المظالم (قبل تحويله إلى محكمة إدارية)[1].

٥ - ديوان المظالم :

يعتبر من أبرز سمات التطور الإداري الذي عنيت به الرياض بحيث صدر المرسوم الملكي رقم ٢/ ٣/ ٨٧٥٦ في عام ١٩٥٤م/ ١٧ رمضان ١٣٧٤هـ.

وقد نصت المادة الأولى على أنه يرتبط مباشرة بالملك، وأن يكون مقره مدينة الرياض، كما يجوز إنشاء فروع أخرى له تبعا لما تقتضيه الحاجة [2]، وقد تحددت للديوان المهام الآتية :

أ - تلقي الشكاوي والتظلمات من المواطنين، موظفين أو غير موظفين، والتحقيق فيها ورفع نتيجتها إلى الجهة المختصة، فإذا اختلفت تلك الجهة في الرأي مع الديوان رفع الأمر إلى المقام السامي للنظر والتوجيه بما يراه.

---

(١) وزارة الخارجية معهد الدراسات الدبلوماسية، المرجع السابق، ص ٦٠.

(٢) مجلة تجارة الرياض، العدد ٢٧٤، السنة ٢٣، عام ١٩٨٣م/ ١٤٠٤هـ، عيد مسعود الجهني، ديوان المظالم في المملكة ونشأته واختصاصه، ص ١٦.

ب - النظر في الخلافات الناشئة عن تنفيذ المعقود الإدارية .

ج - النظر في الجرائم الناشئة عن الرشوة والتزوير والاختلاس ، وذلك بالإضافة إلى ما يحال إلى الديوان من أمور من مجلس الوزراء أو المقام السامي .

وقد أنيطت هذه الاختصاصات بالديوان على مراحل متوالية بقرارات من مجلس الوزراء إلا أن ذلك لم يكن ليضفي على الديوان صفة القضاء ، وأن الفصل أحيانا في المنازعات القائمة بين جهة حكومية وأحد الأفراد المتعاقدين معها بعقود إدارية[1] .

وقد استمرت الرياض في مباشرة السلطة التشريعية والتنفيذية بمقتضى مرسوم إنشاء مجلس الوزراء عام ١٩٥٣م/ ١٣٧٣هـ واتجهت إلى مزيد من الإصلاحات الإدارية ، حيث بدأت عام ١٩٦٢م في وضع تشريعات عمالية دعت اليها ظروف نمو الحركة التجارية والصناعية والتطور الاجتماعي في مرحلة استثمار الثروة النفطية المتنامية .

وكان من أهم عناصر التطور الإداري في تلك المرحلة هو تقسيم البلاد إلى مناطق إدارية وتزويد كل منطقة بمجلس محلي معين من ثلاثين عضوا ، وذلك إلى جانب المجالس البلدية التي بدىء في تأسيسها في بعض مدن الحجاز من قبل . ورأت الرياض تعميمها في المدن الأخرى ، بينما ظل مجلس القبيلة يباشر دوره القديم بين العشيرة .

وحرصت الرياض على إيجاد نوع من التوازن بين القطاعات النظامية المختلفة فهناك القوات المسلحة بأنواعها المختلفة والتي تتكون عادة من أبناء المدن ، وقد عملت على تجهيزها بأحدث الأسلحة وقد اعتمدت في تسليح هذه القوات على الولايات المتحدة الأمريكية .

---

(١) أم القرى ، ١٢ أغسطس ١٩٥٤م الجمعة ٢٣ ذو الحجة ١٩٧٤هـ ، ومجلة تجارة الرياض ، العدد ٢٧١ ، المرجع السابق ، ص ٢٦ .

وهناك قوات الشرطة والتي بلغ عدد أفرادها نحو ستين ألفا في عام ١٩٦٥م/ ١٣٨٥هـ وقد اعتمد على بريطانيا في أمر تدريبها[١].

٦ - بلدية الرياض - أمانة مدينة الرياض:

ومن البديهي أن يكون من أولويات بناء التكوين الإداري لمدينة ناشئة أصبحت عاصمة لدولة كبيرة أن ينشأ جهاز خاص يقوم بتخطيط وتنظيم ونظافة المدينة العاصمة، فكان أن تأسست بلدية الرياض عام ١٩٣٧م/ ١٣٥٦هـ، ثم صدر في ١٩٣٨م/ ٣٠ رجب ١٣٥٧هـ الأمر السامي رقم ٨٧٢٣ بتحديد طبيعة البلديات في المملكة بأنها الأجهزة المشرفة على تنظيم المدن وتجميلها وتحسين الخدمات بها على أسس وقواعد الصحة العامة[٢]، وكان هذا النظام بداية الاتجاه نحو تطبيق اللامركزية الجغرافية، وتوزيع العمل بين السلطة المركزية وفروعها بالأقاليم.

ولملاحقة قفزات التطور الإنمائي صدرت لوائح جديدة تضفي على البلديات الشخصية الاعتبارية مع استقلالها إداريا واختصاصها بميزانية مستقلة في حين يكون وزير الشئون البلدية والقروية هو الرئيس الأعلى والمرجع الإداري للبلديات.

وكان للرياض وضعها المتميز ومن ثم استبدلت تسمية بلدية الرياض إلى تسمية أمانة مدينة الرياض في عام ١٩٥٥م/ ١٣٧٥هـ لأن متطلب الحركة العمرانية وتطور النمو السكاني وما يتبع ذلك من أعباء إدارية أوجب على الرياض كعاصمة إدارية أن تأخذ بأسباب التطور لتواكب الآفاق الجديدة[٣]. خاصة عندما بدأت التنمية الإدارية في العمليات التي تكون المملكة تأخذ مجراها، هذا مع اعتبار أن التوسع الأفقي في مساحة المدينة وما تبعه من الزيادة

---

(١) العقاد، المرجع السابق، ص ص ٣٦ - ٣٧.

(٢) البلديات، العدد الخامس، السنة الثانية ١٤٠٦هـ، ص ٤٥.

(٣) جريدة الرياض، (عدد خاص) بمناسبة مرور ٥٠ عاما على إنشاء أمانة مدينة الرياض ١ مارس ١٩٨٦م السبت ٢٠ جمادي الآخرة ١٤٠٦هـ، ص ١٥.

في عدد السكان قد وضع أعباء جديدة على أجهزة الخدمة في المدينة. وعلى أي حال فقد تركزت خدمات البلدية في مدينة الرياض على النواحي التالية:

أ - نظافة المدينة بمقدار ما سمحت به الإمكانيات البلدية، ولم تكن تلك العملية بالمهمة السهلة ذلك؛ لأن معظم الشوارع في ذلك الوقت كانت غير ممهدة أو معبدة، بل كانت ترابية بينما تتم نظافتها بغير مكائن حديثة، بل يقوم العمال بتنظيف الشوارع يدويا، وتنقل المخلفات على الحمير إلى أن تمكنت البلدية بين عامي ١٣٧١هـ - ١٣٧٣هـ من تدبير أول وحدتين متخصصتين لنقل المخلفات.

ب - الإشراف الصحي على المدينة، ويشمل مراقبة النظافة، المجازر والمطابخ، والأماكن العامة، ورش المدينة بالمبيدات.

ج - تخطيط المدينة وشوارعها، وتوزيع الأراضي على السكان، وإصدار ترخيصات البناء والعمل[١].

ومع النمو الاقتصادي والعمراني الذي سبق الإشارة إليه، فقد لاحت أمام الرياض في فترة خطة التنمية الأولى وعلى المستوى المحلي عقبتان أساسيتان:

الأولى: عدم كفاية المرافق الأساسية.

الثانية: نقص القوى البشرية.

وقد أتاحت زيادة الدخل توسعا كبيرا في إجمالي المخصصات الإنفاقية في الميزانية الخمسية، ومن ذلك نرى الآثار الإيجابية التي أتيحت لحركة الأيدي العاملة المحلية، وتوزيع القوى البشرية، كذلك فإن زيادة حجم توظيف الموارد المالية في تطور قطاعات الإنشاءات الإنمائية في الرياض قد لحقه ذلك التقدم الجوهري في الخدمات العامة والتجهيزات الأساسية والمرافق[٢].

---

(١) جريدة الجزيرة (ملحق خاص عن الرياض)، العدد ٤٩٢٤، الأحد ٢٣ مارس ١٩٨٦م/ ظ- رجب ١٤٠٦هـ، ص ١٨.

(٢) البلديات، العدد ٦٩، السنة السادسة، فبراير ١٩٨٦م/ جمادي الأولى ١٤٠٦هـ، تصدر عن الأمانة العامة، الرياض.
الواقع التنظيمي والمالي للبلديات وسبل التطوير الممكنة. تقرير خبراء المنظمة العربية للعلوم الإدارية، ص ٤٠.

وفي ضوء الخطة الخمسية الأولى للمملكة ومستجدات التطوير الإداري الشامل للجهاز التخطيطي والتنفيذي في مدينة الرياض، بهدف تأمين الصلاحيات التي تكفل دفع العمل ومتابعة أساليب التنفيذ، فقد تحددت للأمانة واجباتها التي تتلخص على وجه العموم في مباشرة جميع الأعمال المتعلقة بتنظيم منطقتها بالتعاون مع الأجهزة الحكومية والهيئات المحلية المتخصصة في نطاق السياسة العامة للدولة لتحقيق ما تقرر في خطط تطوير المدينة. وفي شيء من التفصيل نشير إلى المهام والصلاحيات التي تحددت لأمانة مدينة الرياض على النحو التالي:

- تنظيم وتنسيق العاصمة وفق مخطط تنظيمي معتمد من الجهات المختصة ويشمل ذلك المخطط إنشاء الطرق ورصفها وإنارتها.

- الترخيص بإقامة الإنشاءات والأبنية وجميع التمديدات العامة والخاصة.

- المحافظة على مظهر ونظافة العاصمة وإنشاء الحدائق والساحات وتنظيفها وإدارتها بطرق مباشرة أو غير مباشرة مع مسئولية مراقبة العمل بها.

- وقاية البيئة وصيانة الصحة العامة داخل المدينة، وردم البرك والمستنقعات ودرء خطر السيول وإنشاء أسوار من الأشجار حول البلدة لحمايتها من الرمال.

- مراقبة الموارد الغذائية والاستهلاكية والإشراف على تموين المواطنين ومراقبة الموازين والمكاييل والمقاييس بالتعاون مع الجهات المختصة.

- إنشاء المسالخ والإشراف على نظافتها.

- إنشاء الأسواق وتحديد مراكز البيع.

- الترخيص بمزاولة الحرف والمهن وفتح المحلات العامة ومراقبتها صحيا وفنيا.

- تحديد مواقف الباعة المتجولين والسيارات والعربات.

- هدم الأبنية الآيلة للسقوط.

- تنظيم النقل الداخلي وتحديد أجوره بالتنسيق مع الجهات المختصة .

- نزع ملكية العقارات للمنفعة العامة .

- تحديد واستيفاء رسوم وعوائد البلـدية والغرامات والجزاءات التي توقع على المخالفين .

- التعاون مع الجهات المختصة لمنع التسول[1] .

ولا يفوتنا في هذا المجال من ذكر الرؤساء الذين تعقبوا على بلدية الرياض* :

ويعد أمين مدينة الرياض هو المرجع الأول في أمور الأمانة (البلدية) والمسئول على إدارتها وحسن كفـاءة أداء مـوظفيهـا ، وله أن يصـدر القـرارات والتعليمات الخاصة بشئون البلدية كما وأنه يمثلها أمام الغير عن شخصيتها الاعتبارية .

ويعاون أمين مدينة الرياض جهاز يضـم العناصر التنفيذية لعموم الواجبات والاختصاصات التي تباشرها الأمانة ، كـذلك يضم هذا الجهاز العناصر اللازمة للمتابعـة الرقابية والإشراف الفنـي على المشروعات ، هذا بالإضـافة إلى الخبرات القانونية والمالية ومركزًا للمعلومات .

ويبين الشكل التالي تنظيم الجهاز المعاون للأمين .

---

(١) مجلة المدينة العربيـة ، العدد ١٤ ، السنة الثالثة ، أكتوبـر ١٩٨٥م/ محرم ١٤٠٥هـ تصدر عن منظمة المدن العربية (شهرية) ص ص ٣٤ - ٣٦ .

* كـان أول مديـر عين لبلديـة الـرياض هـو السيد حسين وكـانت مهمتـه وجهازه الصغير مقصـورة على تنظيف الشـوارع وتعيينه كـان عام ١٩٣٧م/ ١٣٥٦هـ وانتهى عمله عام ١٩٤١م/ ١٣٦٠هـ ، ثم عين بعده الشيخ زيني بري عام ١٩٤٣م/ ١٣٦٢هـ ، وتـوسعت نسبيا أعمال البلدية ولكنها لم تتجاوز مهمتها الأساسية في مجال النظافة . وبعد ذلك تعاقب على رئاسة البلدية على التوالي كل من :
عبد المحسن الصالح الرشيد ، محمد حسن أخضر ، وجميع هؤلاء كـانوا في عهد الملك عبد العزيز وتراوحت مدة رئاسة كل منهم بين السنة والسنتين تقريبا .
وفي عهد الملك سعود عين الأمير فهد الفيصل رئيسا لبلدية الـرياض واستمر رئيسا لها لمدة ثلاثة عشر سنة وهو أول أمين لمدينة الريـاض وفقا لمسماها الجديد ، وكان ذلك عـام ١٩٥٥م/ ١٣٧٥هـ ، وجاء بعده الشيخ عبد العزيـز الثنيان الذي عين أمينا لمدينـة الرياض في ١٩٦٦م/ ١٣٨٦هـ واستمـر عمله مدة ١١ عاما إلى أن عين عبد الله العلي النعيم في ١٩٧٦م/ ٢/ ١١/ ١٣٩٦هـ .
انظر: جريدة الرياض (العدد الخاص) المرجع السابق ، ص ص ١٥ - ١٧ .

الأجهزة الإدارية لأمانة مدينة الرياض :

(١) مجلة المدينة العربية ، العدد ١٤ ، المرجع السابق ، ص ص ٣٥ - ٣٦ .

كما دعت الظروف إلى توسيع قاعدة الاقتصاد والتنمية الاجتماعية والتوجيه الثقافي، الأمر الذي نشأت معه الحاجة إلى تكوين وحدات وظيفية متنوعة النشاط متداخلة الواجبات وهي ما عرفت تنظيميا المؤسسات العامة*: فهي التي تستطيع أن تحقق أهدافها والغرض من إنشائها بعيدا عن التعقيدات الإدارية المركزية من حيث تمتعها بالشخصية الاعتبارية العامة، والاستقلال الإداري والمالي على أن لا يكون من أهداف هذه المؤسسات تحقيق الربح[1].

وكان من الضروري لمواجهة هذا التطوير الإداري الكبير أن تتجه النية لإعداد العناصر البشرية التي ستقوم بمهمة الإدارة والتطبيق لتكون أهلا بالمسئوليات الجديدة، لذلك فقد تم إنشاء معهد الإدارة العامة في عام ١٩٦٠م/ ١٣٨٠هـ في مدينة الرياض[2] ليقوم بتأهيل وتخريج العناصر ذات الكفاءة وإعداد موظفين على درجة عالية من الدراية الفنية للاستفادة من خبراتهم ودراستهم في مختلف الأعمال الحكومية وغير الحكومية في كافة المستويات[3].

---

* تم تأسيس أول مؤسسة حكومية عامة ١٩٥١م/ ١٣٧١هـ، وهي مؤسسة النقد العربي السعودي.
انظر: أم القرى، العدد ١٤١١ تاريخ ٢/ ٥/ ١٩٥٢م / ٨/ ١٣٧١هـ، وفي عام ١٩٦٢م/ ١٣٨٢هـ تم تأسيس أربع مؤسسات عامة أخرى هي:
أ - مؤسسة الضمان الاجتماعي وألحقت إداريا بوزارة العمل والعمال والشئون الاجتماعية.
انظر: أم القرى، العدد ١٩٣٢ تاريخ ٢٢/ ٨/ ١٩٦٢م / ٢٣/ ٣/ ١٣٨٣هـ.
ب - المؤسسة العامة للبترول والمعادن.
انظر: أم القرى، العدد، ١٩٤٧، تاريخ ٣/ ١١/ ١٩٦٢م/ ٣/ ٧/ ١٩٨٢هـ.
ح - المؤسسة العامة للخطوط العربية السعودية.
انظر: أم القرى، العدد، ١٩٦٠، تاريخ ١/ ٧/ ١٩٦٣م/ ٦/ ١٠/ ١٣٨٢هـ.
د - البنك الزراعي العربي السعودي.
انظر: أم القرى، العدد ١٩٦٨، تاريخ ٢٩/ ٤/ ١٩٦٣م/ ٦/ ١٢/ ١٣٨٢هـ.

(١) وزارة الخارجية معهد الدراسات الدبلوماسية، المرجع السابق، ص ٦٣.

(٢) المرسوم الملكي رقم ٩٣ في ١٤/ ١٠/ ١٣٨٠هـ.

(٣) عبد الله بن راشد السنيدي. **مراحل تطور تنظيم الإدارة الحكومية في المملكة العربية السعودية ولمحات من انجازاتها**، مطابع الفرزدق التجارية، الرياض، ص ٧١.
وأمين سعيد، **فيصل العظيم**، الطبعة الأولى، مطبعة كرم، بيروت، ص ص ٣٠٩ - ٣١٠.

مما سبق تتضح لنا عدة حقائق نجملها فيما يلي :

أولا: إن مدينة الرياض حينما دخلها الإمام عبد العزيز آل سعود عام ١٩٠٢م كان مجتمعها بدويا حيث النظام القبلي سائدا بقوانينه وأعرافه المتأصلة، ومن ثم لم يكن للنظم الإدارية المعروفة أية وجود في هذا المجتمع.

ثانيا: إن الظروف التي أحاطت بالرياض كنواة وقاعدة للدولة من ضرورة الكفاح والعمل على توحيد نجد واسترداد ملك الآباء والأجداد ومواجهة الخصوم داخل الجزيرة العربية وخارجها، لم تمكن أولي الأمر من وضع أسس لنظام إداري جديد، هذا فضلا عن افتقار الرياض إلى وجود الكوادر الفنية المؤهلة للقيام بأعباء النظام الإداري الحديث. ومن ثم فقد اعتمدت الرياض في إدارة شئون الدولة في كافة المجالات على المجلس الخاص للإمام والذي كان يطلق على أعضائه اسم (الجماعة) أو «الربع» وكان يضم شعبا وإدارات تقوم بالمهام التي قامت بها الوزارات فيما بعد.

ثالثا: أنه عندما توفرت حالة السلم والاستقرار المنشود بعد ضم الحجاز وبدأت الدولة تتجه إلى بناء أجهزتها الإدارية وفق النظم الحديثة، من تحديد شكل الدولة وأجهزتها التشريعية والتنفيذية، وذلك بصدور ما عرف (بالتعليمات الأساسية للمملكة الحجازية) - وهي ما تقوم مقام الدستور في الدولة الأخرى في ٢٧ أغسطس ١٩٢٦م/ ١٣٤٥هـ - عند ذلك كانت الظروف السياسية والدينية والمصلحة العامة للدولة تحتم على أولي الأمر أن يتخذوا عاصمة أخرى للمملكة الحجازية بجانب الرياض عاصمة المملكة النجدية، والتي كان فيها المقر الرسمي للملك ومجلسه الخاص وكبار مستشاريه، ولما كانت مدن الحجاز وخاصة مدينة جدة قد نالت قسطا كبيرا من التطور والخبرة بأساليب الإدارة الحديثة، كما توافر لديها الكوادر البشرية الفنية التي تعاون رأس الدولة تشريعيا وتنفيذيا وقيادة منذ كانت تحكم بواسطة الأشراف المستمد من الحكم العثماني، لما كان الأمر كذلك فقد بدأت التشكيلات الإدارية تظهر في مدن الحجاز أولاً وخاصة مدينة جدة، التي

كانت بمثابة نافذة المملكة المطلة على العالم الخارجي في كافة المجالات السياسية، حيث التمثيل السياسي للعديد من الدول الاقتصادية، وحيث النشاط التجاري والمواصلات ولا غرو فهي من أشهر الموانىء المطلة على البحر الأحمر.

أنه مما سبق وبالرغم من أن السياسات والمهام التي كانت تقوم الأجهزة الإدارية بشتى فروعها بتنفيذها كانت ترسم ويخطط لها وتصدر عما يعرف بالمجلس الخاص الذي كان مقره الرسمي مدينة الرياض، حيث البلاط الملكي ومستشارو الملك في كافة الشئون.

وعليه فإن النظام الإداري لمدينة الرياض جاء نتيجة للتطور الإداري بالحجاز كما خضع للتطور السياسي التاريخي للبلاد، فحين استكملت مرحلة التأسيس ١٩٢٥م/ ١٣٤٤هـ وتحول اسم مملكة الحجاز وسلطنة نجد إلى المملكة العربية السعودية عام ١٩٣٢م/ ١٣٥١هـ بدأ التنظيم الإداري ينمو فشكلت وزارة للدفاع وأخرى للمالية وثالثة للداخلية واستحدثت هيئات ومصالح حكومية جديدة وهذا النمو الإداري السريع ما هو إلا نتيجة للأخذ بمبدأ التخطيط الإداري المتبع في الدول المتقدمة.

وفي عام ١٩٥٣م/ ١٣٧٣هـ تم تشكيل مجلس للوزراء ليعمل كهيئة استشارية للملك وهذا يؤكد الاتجاه نحو إقامة حكومة حديثة في الرياض، وفي عام ١٩٥٨م، حددت واجبات وصلاحيات مجلس الوزراء ولأول مرة انيطت بمجلس الوزراء صلاحيات تنفيذية وتشريعية، وفي عام ١٩٦٢م بدأ العمل بتنفيذ المشروعات الاقتصادية والاجتماعية.

وتأكيدا لما ذكر فإن مدينة الرياض قد حظيت بحكم وضعها الاستراتيجي كعاصمة باهتمام مكثف من قبل المسئولين، وقد تجد هذا الاهتمام في العمل على تطوير أمانة مدينة الرياض باعتبارها الجهة المسئولة عن تحقيق طموحات مجتمع الرياض وذلك بالاهتمام بتخطيط المدينة، وتوفير كافة الخدمات العامة لمواطنيها.